

النهج الجذري كنمط للتصنيع: التجربة الجزائرية، 1965-1990

Radical Approach as Pattern of Industrialization: The Algerian Experience, 1965-1990

أمين حواس^{1*}، عابد حديدي²¹ مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)،amine.haouas@univ-tiaret.dz ² مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)،abed.hadidi@univ-tiaret.dz 

تاريخ القبول: 2023-05-28

تاريخ الإرسال: 2023-01-03

Abstract

This article aims to analyze the features of Algeria's industrialization process in the 1960s–1980s, commonly known as the industrializing industries era. From a historical and economic perspective, we highlight the pattern of radical structural transformation proposed by the pioneers of development in that period in order to modernize and develop the country. The study found that Algeria, by following the rapid heavy industrialization strategy, aimed to shift radically the structure of the economy without taking into account the structure of Algeria's endowments and level of development during that period. This strategy is consistent with the radical pattern of industrialization. Analyzing the characteristics of the radical industrialization of Algeria is a first step in identifying the causes of failure. This failure is often perceived as one of the main origins of the political, social, and economic crises faced by the country for more than a decade.

Keywords: Radical industrialization, Structural transformation, Algeria.

JEL Classification Codes: O14; O2; O55; L52.

ملخص

يهدف هذا المقال لتحليل خصائص عملية التصنيع في الجزائر في الستينيات والثمانينيات من القرن الماضي، والمعروفة بعصر الصناعات المصنعة. من منظور التحليل التاريخي والاقتصادي، نسلط الضوء على نمط التحول الهيكلي الجذري الذي اقترحه رواد التنمية في تلك الفترة لتحديث البلاد وتميمتها. تبين من خلال الدراسة أن الجزائر اتبعت استراتيجية التصنيع الثقيل السريع الذي يهدف لإحداث تغيير جذري لهيكل الاقتصاد دون الأخذ بعين الاعتبار هيكل العوامل ومستوى التنمية للجزائر خلال تلك الفترة، وهو ما يتوافق مع نمط الجذري للتصنيع. إن تحليل خصائص التصنيع الجذري في الجزائر هو الخطوة الأولى لتحديد أسباب الفشل. غالبًا ما يُنظر إلى هذا الفشل على أنه أحد الأسباب الرئيسية للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها البلاد لأكثر من عقد من الزمان.

الكلمات المفتاحية: التصنيع الجذري، التحول الهيكلي، الجزائر.

تصنيفات JEL: O14; O2; O55; L52.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

تشكل الجزائر لغزًا محيرًا نظرًا لتحولها الاقتصادي المحدود مقارنة ببلدان أخرى في العالم. عندما نالت الجزائر استقلالها عام 1962، تطلع القادة السياسيون الجزائريون إلى بناء دولة قوية ومزدهرة، واعتبروا التصنيع حجر الزاوية لإحداث التنمية الاقتصادية. بعد فترة وجيزة، نفذت الجزائر اقتصادًا مخططًا واعتمدت استراتيجية "التصنيع الجذري" *Radical industrialization* "التي أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة، في ظل أجندات أيديولوجية وقومية. كان الهدف تطوير صناعات متطورة كثيفة رأس المال والتكنولوجيا في أقرب وقت ممكن لمواكبة العالم المتقدم وتحقيق التحديث والتطوير (Lawless 1984؛ Bennoune 1988؛ Ruedy 2005).

لم يشهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولًا اقتصاديًا سريعًا مثلما كان مرغوبًا فيه عن طريق التصنيع الجذري الثقيل. منذ الثمانينيات، كان هناك نمو لكنه لم يرافقه الكثير من التحول الاقتصادي. ساهمت كل من العوامل الداخلية والخارجية - لا سيما ارتفاع أسعار السلع الدولية (النفط والغاز)، فرص استغلال الموارد الجديدة والإنفاق الحكومي الذي تغذيه الزيادات في عائدات الضريبة البترولية والمساعدات الخارجية - في هذا النمو، لكن هذا النمو لم يكون مستدامًا ولا منصفًا (Jomo 2019). حتى مع هذا النمو، فإن متوسط الدخل الحقيقي للفرد لم يرتفع بشكل كبير مقارنة مع عام 1980، إلى جانب انخفاض مؤشرات التنمية والرفاهية في الجزائر مقارنة ببلدان أخرى.

إشكالية الدراسة: فشلت جميع الاقتصادات التي اتبعت استراتيجية التصنيع الجذري، بما في ذلك الجزائر. وعليه، تطرح الدراسة الإشكالية التالية: ماهي خصائص استراتيجية التصنيع المعتمد من قبل الجزائر خلال الستينات إلى غاية نهاية الثمانينات؟

أهداف وأهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توفير إطار نظري جديد لتشخيص استراتيجية التصنيع المعتمد من قبل الجزائر خلال الستينات إلى غاية نهاية الثمانينات كخطوة هامة لمعرفة أسباب الفشل. تعتقد

هذه الدراسة أن تشخيص استراتيجية التصنيع خلال هذه الفترة الهامة في تاريخ الجزائر سيجيب على كثير من أسئلة اليوم، خاصة إذا ما علمنا أن فشل تجربة التنمية خلال هذه الفترة هي السبب الرئيسي للأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلاد لأكثر من 3 عقود. كما أن موروثة هذه التجربة كتشوه أسواق العوامل، الهيكل المالي، ورسوم الموارد، والاحتكار في قطاع الخدمات، تؤدي على نطاق واسع إلى قمع الحوافر، سوء تخصيص الموارد وعدم الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي يمثل عقبة كبيرة أمام النمو المستدام في الجزائر.

منهج وخطة الدراسة: من أجل وضع تأصيل نظري للفكرة الرئيسية للدراسة، يتم اعتماد التحليل التاريخي والاقتصادي (المدرسة الهيكلية). يتم تنظيم هذه الورقة على النحو التالي: يعمل القسم الثاني على وضع إطار نظري لأنماط التحول الهيكلي بقيادة التصنيع التي تبنتها البلدان النامية في القرن العشرين. أما القسم الثالث يناقش الأدوار المختلفة التي تلعبها الحكومة كفاعل رئيسي في عملية التصنيع. ويقدم القسم الرابع إطارا تشخيصيا لخصائص استراتيجية التصنيع المعتمدة في الجزائر ومختلف العناصر الرئيسية المكونة لها. وتختتم الورقة ببعض الملاحظات الختامية.

2. أنماط التصنيع

غالبا ما تواجه البلدان النامية التي تسعى إلى إحداث تحول هيكلي اقتصادها تحديات عند تصميم و كيفية تنفيذ السياسة الصناعية، حيث تهدف بعض إجراءات السياسة إلى تنويع هيكل الإنتاج، المساهمة في خلق قدرات في القطاعات الاقتصادية الجديدة (على سبيل المثال الإلكترونيات، الأدوية و التكنولوجيا الحيوية... الخ) أو أنواع جديدة من الأنشطة (على سبيل المثال التصميم، أنشطة R&D، خدمات ذات قيمة مضافة... الخ) في حين تهدف إجراءات أخرى إلى تعزيز التخصص و تطوير الأنشطة و القطاعات الحالية مما يعني تشجيع تحديث الإنتاج و تحسين أداء الشركات الحالية و تكتل القطاعات بأكملها (حواس 2019).

في الأدبيات، ظهر جناحان منفصلان ومتنافسان ينطويان على تفسيرات مختلفة لكيفية القيام بالتحول الهيكلي: يوصف الجناح الأول بـ «النهج الجذري Radical Approach» حيث يوصي الحكومة بالتدخل بشكل كبير لدعم وتعزيز حماية القطاع الفرعي الناشئ والشركات داخلها، ويتمثل الهدف في التحول بسرعة نحو أنشطة جديدة ديناميكية ومتطورة تقنيا (كوسيلة لرفع مستويات الانتاجية والنمو الاقتصادي) بعيدا عن تلك السلع التي يتخصص فيها الاقتصاد حاليا. ولأن بعضها يصبح بمثابة أنشطة جديدة بالنسبة للاقتصاد تحتاج الشركات إلى حوافز مالية لتغطية المخاطر التي تنطوي عليها. من هذا الجانب، ينظر إلى الحكومة على أنها "مرقي" تتصرف كمحفز توفر الدعم المالي المطلوب خلال فترة تعلم الشركات الجديدة وتساعد في عملية البدء الصناعي عبر دعم التدريب، تسويق الصادرات والتنسيق العام لأنشطة الدعم (Weiss 2013).

أما الشكل الثاني للتحول الهيكلي المعروف باسم "النهج التدريجي Gradual Approach" يهدف إلى تحويل تخصيص الموارد نحو الأنشطة الديناميكية في أي قطاع في الاقتصاد (كالزراعة والخدمات) وليس نحو الصناعة فقط. وتعمل الحكومة في هذا الإطار كميسر يتمثل دورها في معالجة اختلالات السوق إما بتصحيح العوامل الخارجية أو توفير المعلومات والبنية التحتية الأساسية اللازمة التي تحتاجها الشركات. وعلى الرغم من أن هذا الدور يبدو متوازعا لكنه يصبح أكثر فعالية إذا استطاعت الحكومة تفسير فشل السوق بمعناه الواسع: فعلى سبيل المثال توفير القروض في حالة عدم قدرة القطاع المالي على تحمل المخاطرة أو دعم التدريب في حالة استثمار الشركات دون المستوى تخوفا من رحيل العمال. من هذا المنظور الأخير، تصحح الحكومة الميسرة حالات الفشل (توفير البنية التحتية، التمويل المشترك لأنشطة R&D أو دعم التدريب على المهارات) تاركة الشركات تلك القرارات المتعلقة بالقيام بالابتكار وترقية الإنتاج، مع العلم أن الدعم متاح لجميع الشركات المتضررة من فشل السوق وليس للقلة المختارة فقط (Weiss 2015).

في الممارسات العملية، يمكن الإشارة إلى تجارب العديد من البلدان التي اعتمدت أنماط التحول الهيكلي المختلفة من خلال الجدول 1.

الجدول 1. أنماط التصنيع (الجذري مقابل التدريجي).

التصنيع التدريجي:	التصنيع الجذري:	
كوريا، تايوان، هونغ كونغ....	الجزائر، مصر، البرازيل...	
اتباع	تحدي	الميزة النسبية
البدء بصناعات السلع الاستهلاكية للمصنّب، ثم الانتقال تدريجياً نحو صناعات المنبع	الصناعات الاستراتيجية التي لها معظم روابط المنبع والمصنّب (النفط، معدات النقل، الآلات غير الكهربائية، البتروكيماويات، المواد البلاستيكية...)	الصناعات الرئيسية
الأسر، قطاع الأعمال الخاص، الحكومة	الحكومة والشركات المملوكة للدولة	الاعوان الاقتصاديون الرئيسيون
قطاع الأعمال الخاص والبنية التحتية الحكومية	الحكومة	قرارات الاستثمار والادخار
السوق الداخلية والخارجية	السوق الداخلية	توجه الاقتصاد
السوق، مع "توجيه" حكومي	خطة	التنسيق
عال	ضعيف	الانفتاح على الخارج
إحلال الواردات، ترقية الصادرات	إحلال الواردات	السياسة التجارية

Source : Lin and Haouas. (2023).

من الممكن النظر إلى الاقتصاد الصناعي بأكمله على أنه سلسلة من "سلاسل القيمة" أو التدفقات التي تربط العديد من الأنشطة المختلفة. في الجزء العلوي من التيار توجد صناعات استخراج الموارد الطبيعية والمواد التي تغذي صناعات التكرير والمواد المصنعة والآلات؛ وفي نهاية المطاف، توجد في الجزء السفلي من التيار المنتجات النهائية للشركات والمستهلكين. ركزت الجزائر كغيرها من البلدان (مصر، غانا، الهند، الصين قبل 1979، البرازيل...) على هدف التحول الهيكلي السريع الجذري على تصميم وتنفيذ استراتيجية صناعية أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة على الصناعات في المراحل العليا والمتوسطة من الاقتصاد الصناعي. يمكن اعتبار الصناعات الثقيلة "استراتيجية" لأنها تتمتع بأكثر قدر من الروابط مع الصناعات الأخرى: صناعة الصلب والحديد (على سبيل المثال) تخلق روابط أمامية مهمة "في المصنّب"، لأنها إذا كانت توفر الفولاذ عالي

الجودة ومنخفض التكلفة لصانعي الآلات والمعدات، فإنها ستخفض تكاليفهم وتحفز تطورهم. في المقابل، يخلق الصلب أيضاً روابط خلفية مهمة في "المنبع"، لأن نموه يزيد الطلب على الفحم، خام الحديد والآلات المتخصصة ويحفز نمو تلك الصناعات أيضاً. يميل النمو القائم على الاستثمار الثقيل في القطاعات الاستراتيجية إلى إنشاء عملية ذاتية التعزيز، حيث يتم تطوير قطاعات الصناعات الثقيلة تلبية متطلبات بعضها البعض بناءً على قرارات الاستثمار الحكومية، ولكن هناك آثار انتشارية المحدودة لتطوير السوق وبطء في نمو الاستهلاك. علاوة على ذلك، تمثل الصناعات الثقيلة تحدياً تقنياً يصعب إتقانها بسرعة. لذا، يتناسب هذا النهج بسهولة مع استراتيجية الاعتماد على الذات الوطنية والانفتاح المحدود على العالم الخارجي (حواس 2021).

على نقيض ذلك، تخصصت هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية، الصين بعد 1979 أولاً في المنسوجات والمنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية الخفيفة الأخرى. بعبارة أخرى، ركزوا على سلاسل القيمة الصناعية النهائية للمصب. تتركز أسواق هذه الصناعات في الخارج في المقام الأول، لا سيما في البلدان المتقدمة، أما الانفتاح على التجارة فيعني أن الصناعيين يمكنهم الحصول على مدخلاتهم -المواد الخام والمعدات -من السوق العالمية. في وقت لاحق فقط، بعد التطوير الناجح للصناعات الخفيفة، تحركت تلك البلدان نحو صناعات المنبع، وطرقت صناعات كانت أكثر تطلباً من الناحية التكنولوجية وكثيفة رأس المال، وأحياناً بمساعدة الحكومة (Akkemik 2009). من اللافت للنظر أن هونغ كونغ، تايوان، كوريا وسنغافورة، جميعها حققت انتقالاً سلساً نسبياً من تصنيع السلع الاستهلاكية الخفيفة إلى قطاعات أكثر تطلباً من الناحية التكنولوجية، وتسارع النمو الاقتصادي في جميع هذه الاقتصادات الأربعة في الستينيات والسبعينيات. بعبارة أخرى، رغم عدم وجود روابط صناعية هامة في المراحل الأولى من التصنيع، لكن تلك البلدان تمكنت من التعويض أكثر من خلال المزايا الأخرى للانفتاح. أدى الإنتاج الأرخص بسبب الوصول إلى المدخلات الأقل تكلفة من السوق العالمية، استيعاب أسرع للتكنولوجيا العالمية، والتعلم الأسرع عن أسواق التصدير إلى

نمو أسرع في مستويات المعيشة، وفي نهاية المطاف إلى تقارب أسرع مع أفضل الممارسات العالمية (Clydesdale 2022).

يمكن ربط أنماط التحول الهيكلي السالف ذكرها بمفهوم "المسافة الاقتصادية Economic Distance" المعروفة على أنها التشابه في المهارات والقدرات التكنولوجية المطلوبة لإنتاج مجموعة مختلفة من السلع: حيث تكون المسافة قصيرة عندما يتطلب إنتاج سلعتين قدرات متماثلة في حين تكون طويلة عندما تنطوي على قدرات مختلفة. في هذا الإطار، يمكن تشبيه النهج الجذري كمحاولة للانتقال نحو إنتاج السلع غير المتشابهة أو البعيدة، في حين النهج التدريجي هو أقرب إلى إنتاج مجموعة متشابهة من السلع التي يكون الاقتصاد متخصصا فيها بالفعل. و بدلالة الاختلاف في نهج المسافة الاقتصادية، يدور نقاش و جدل واسع حول السياسة الصناعية بين Lin و Chang (2009): بينما يتفق كلاهما الحاجة إلى الدعم الحكومي إلا أنهما يختلفان حول الحجم و السرعة التي تتحرك فيها البلدان: ففي الوقت الذي يدافع فيه Justin Lin عن الدولة الميسرة التي تدعم الأنشطة ذات الميزة النسبية و تصحح إخفاقات السوق على المدى القصير دون متابعة الأنشطة التي تتطلب مهارات و قدرات لا يمتلكها الاقتصاد بعد-و هو ما يصفها بسياسات "تحدي الميزة النسبية"، يرى H-J Chang أهمية السياسات التي تهدف إلى تحويل هيكل الإنتاج في الاقتصاد من خلال تقاسم المخاطر بين القطاع العام و الخاص مع توجه الحكومة بشكل انتقائي نحو القطاعات التي تتمتع بأكبر قدر ممكن من الامكانيات. في الواقع، يناقش الباحثان استراتيجيتين مختلفتين بدلالة "المسافة" أو إلى أي مدى تحاول البلدان الابتعاد عن مستوى تخصصها الحالي وإلى أي مدى تهدف للانتقال نحو منتجات تتطلب حزمة من المهارات الجديدة: يدافع Lin عن الخطوة الأقرب (النهج التدريجي) في حين يدافع Chang عن ضرورة تحرك خطوط الإنتاج أبعد من تلك التي يخصص فيها الاقتصاد حاليا أو النهج الجذري (Lin and Chang, 2009).

3. دور الحكومة في عملية التصنيع

تبنّت العديد من البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية عملية التصنيع لتحقيق مسعى التنمية الاقتصادية، ولهذا ارتبطت معظم الإجراءات الحكومية بعملية التصنيع طالما أنها تؤثر على تخصيص الموارد بين الصناعات (Kohli 2004). يصنف الجدول 2 مختلف السياسات والتدابير الحكومية المتعلقة بالتصنيع.

الجدول 2. السياسات الحكومية المتعلقة بالتصنيع في البلدان النامية

التصنيف	نطاق السياسة	السياسات
على المستوى الكلي (سياسات غير صناعية)	السياسة الاقتصادية	سياسات الاقتصاد الكلي، سياسة سعر الصرف، سياسة البنية التحتية، سياسة الطاقة، الامدادات التنظيمية، الانفتاح والتحرير.
السياسة الصناعية	السياسة الاجتماعية	سياسة التعليم، سياسة التوزيع، السياسة البيئية.
	الإطار العملي	سياسة المنافسة، ملكية الدولة والخصخصة، سياسة التنظيم الصناعي، المعايير الصناعية.
	الأفقية	دعم أنشطة R&D، الترويج للمشاريع الناشئة Start Up، تنمية الموارد البشرية، إجراءات عامة، سياسات دعم SMEs.
	القطاعية	ترقية الصادرات، التنمية الإقليمية، المجمعات والتكتلات الصناعية.
	الانتقائية	الترقية الصناعية الاستراتيجية.

Source : based on Weiss. (2015).

في الأصل، كانت تعتبر السياسة الصناعية "ترقيوية (ترويجية) انتقائية" للصناعات الاستراتيجية عبر حمايتها من المنافسة الأجنبية وتقديم حوافز لتوجيه الموارد إليها. هذا النوع من الترويج الانتقائي أو ما يسمى بسياسة "ضد رغبة السوق" له تأثير مباشر ويتطلب تدخل الحكومة نشطا عبر التنظيم الحمائي وتوفير الحوافز. بالإضافة إلى هذا النطاق الضيق، تتضمن السياسة الصناعية أيضا سياسة قطاعية من شأنها تعزيز القطاعات التصديرية والصناعات الإقليمية أو التكتلات الصناعية التي تكون أوسع نطاقا من سياسات

الترويج الصناعي الانتقائي التي تستخدم غالبا الحماية والترويج المحظورة والمقيدة في نظام WTO(حواس 2019).

في الآونة الأخيرة، يؤكد الاتجاه الجديد في السياسة الصناعية على السياسة الصناعية الأفقية التي تهدف لرعاية التنافسية الصناعية الوطنية، وهي تختلف عن السياسة الصناعية العمودية التقليدية كون الحكومة لا تختار الفائزين، بل تعمل الحكومة على زيادة إمكانيات التنمية الصناعية لخلق فرص صناعية جديدة وبعد ذلك تصبح هذه السياسة الأفقية أيضا انتقائية في مرحلة تنفيذ تخصيص الموارد، لكن الأمر مختلف لأن التنفيذ لا يرتبط باختيار الأدنى-الأعلى بل يعتمد بشكل كبير على الأنشطة التطوعية للشركات.

تتأثر اتجاه وفعالية السياسة الصناعية بدرجة كبيرة بالبيئة الاقتصادية العامة للبلد والتي تحددها السياسة الاقتصادية والاجتماعية الكلية. تحدد هذه السياسات الكلية هيكل الحوافز للأنشطة الصناعية ولن تتحقق السياسات الصناعية أهدافها المنشودة دون سياسات متسقة على المستوى الكلي: على سبيل المثال، سيكون من شبه المستحيل ترقية الصادرات في ظل نظام سعر صرف خاطئ بعملة محلية مبالغ في قيمتها.

يتم تحديد وصياغة وتنفيذ هذه السياسات من قبل نظام حكم يتأثر بالنظام السياسي والبيروقراطية السائد. وبدون حكومة مناسبة قد تشوه أهداف السياسة بحيث يكون الهدف الحقيقي بعيدا عن الهدف المعلن عنه. يحدد نظام الحوكمة أيضا قدرة السياسة من خلال التأثير على آلية الحوافز لدى البيروقراطية، فيمكن أن تؤدي القدرة الضعيفة للسياسة إلى تضخيم عندما تتدخل الحكومة في سياسة صناعية أكثر انتقائية، ونظرا لأن الصناعات خصوصا التحويلية منها كثيفة الروابط الصناعية، فإن الترويج الصناعي الانتقائي يصاحبه تخطيط تنموي يشمل النطاق الأوسع للسياسات بما بذلك السياسات الصناعية الأفقية والسياسات على المستوى الكلي. وبدون مجموعة متماسكة من هذه السياسات، نظام حوكمة مناسب للسياسة وقدرة سياسية قوية، يمكن للسياسة الصناعية الانتقائية بالمعنى الضيق أن تهدر الموارد العامة وتشوه أنشطة الأعمال.

لكي تكون السياسة الصناعية فعالة يجب أن تكون أنظمة والسياسات المستوى الأعلى متسقة مع هدف السياسة الصناعية المبين في الجدول 2. أولا، يجب أن تكون حوكمة الدولة وموقف السياسة العامة متناسقين مع اتجاه السياسة الصناعية. ثانيا، في اقتصاد السوق يجب أن يلتزم الأعوان الاقتصاديون المفترض تنفيذهم للسياسة والقيام بالأنشطة الصناعية سواء كانوا خواصا أو عموميين بالسياسة، بعبارة أخرى ينبغي أن تأخذ السياسة بالاعتبار حوافز أصحاب المصلحة وتوفر "الجزر والعصا" بما يكفي لتحفيزهم. ثالثا، لهذا الغرض يجب أن تكون الحكومة قادرة على الحصول على معلومات ذات صلة بصنع القرار، وأن يكون لديها تسلسل هرمي مناسب للتنسيق الفعال وتخصيص الميزانيات اللازمة والحماية من تأثير الأنشطة الباحثة عن التربح. باختصار، يكمن دور الحكومة في التصنيع في صياغة وتنفيذ جميع السياسات المذكورة في الجدول 2 ويتحقق التصنيع الناجح في الدور الفعال للحكومة ذات الصلة (Weiss 2015).

في الممارسات العملية تشير تجارب العديد من البلدان التي اعتمدت السياسات الصناعية أن دور الحكومة في التنمية الصناعية يتغير يتم وفقا لمرحلة (مستوى) التنمية التي يعيشها البلد (الجدول 3). في المستويات المنخفضة للدخل، تميل الحكومة نفسها للقيام باختيار القطاعات الفائزة (نسخة النهج الترقوي) لكن مع تطور البلد يزداد دور القطاع الخاص (نسخة نهج السوق). في الواقع، تعمل الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض داخل حدود التكنولوجيا العالمية وبالتالي تكون عملية الاختيار بسيطة وسهلة نسبيا لأن التكنولوجيا والصناعات القائمة "متاحة" ليتم اعتمادها وقياسها. في عديد الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض، غالبا ما يوفر القطاع العام وظائف أفضل وأجرا أكثر استقرارا من القطاع الخاص، وبالتالي يتمتع القطاع العام بمستوى أعلى من رأس المال البشري الذي يعتبر ميزة هامة في عملية اختيار القطاع.

في الاقتصاديات الأكثر تقدما، من المرجح أن يجذب القطاع الخاص الأفراد الأكثر موهبة ومهارة من خلال تقديم تعويضات وحوافز أكبر بكثير من القطاع العام. على هذا النحو، تتطور طبيعة السياسة الصناعية لدرجة يصبح فيها القطاع الخاص يقود عملية توسع حدود التكنولوجيا بينما يلعب القطاع العام دورا داعما (حواس 2018).

في المراحل الأولى للتنمية، تنتج البلدان سلعا يتم انتاجها بالفعل في أماكن أخرى في العالم وبالتالي يمكن استيراد تكنولوجيا الانتاج القائمة واختيار قطاعات أقل خطورة بالنظر إلى أن أنماط التنمية التكنولوجية معروفة ويمكن محاكاتها (على سبيل المثال نموذج الاوز الطائر للتنمية في شرق آسيا). علاوة على ذلك، يمكن للقطاع العام-حتى بدون خبرة واسعة في مجال الأعمال-أن يحقق أداء جيدا في اختيار الصناعات التي يجب تعزيزها. حقيقة، يتمثل دور السياسة الصناعية في هذا الإطار في تحفيز التنوع وتسريع هذه العملية بموارد محدودة ومن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى انتقائية ضمن الصناعة التحويلية وأجزاء أخرى من القطاع الحديث (حواس 2018).

يعتبر التمويل عاملا مهما في جعل السياسة الصناعية محددا بمرحلة التنمية. ففي الاقتصاديات الأقل نموا، من الصعب ضمان تمويل المشاريع الكبرى من قبل مؤسسات مالية خاصة ومستثمرين خواص لأنهم يترددون في توفير تمويل طويل الأجل (لارتفاع درجة المخاطر وعدم اليقين). وتعتبر الأسواق المالية متخلفة في هذه الاقتصاديات ولا توجد عامة مؤسسات مالية متخصصة في تسيير المخاطر مثل رأس المال الاستثماري، وبالتالي يكون الطلب على التمويل الحكومي مرتفعا وغالبا على شكل إعانات ائتمانية لجذب رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية والمحلية.

الجدول 3. التنمية الصناعية وفق مراحل التنمية

مراحل التنمية	الاختيار الصناعي	مؤسسات الأسواق المالية
منخفض	✓ من السهل نسبيا اختيار القطاعات ✓ تمتلك الحكومة رأس مال بشري أفضل ✓ قطاع خاص متخلف	✓ قطاع مالي ضعيف ✓ أسواق رأس مال متخلفة ✓ افتقار إلى مؤسسات تقاسم المخاطر مثل رأس المال الاستثماري
متوسط	✓ من الصعوبة الاختيار كلما أصبح الاقتصاد أكثر تعقيدا ✓ تحول المعرفة نحو القطاع الخاص	✓ تعزيز القطاع المالي ✓ توسيع التمويل غير البنكي
مرتفع	✓ قطاع مالي متطور جدا ويمكنه اختيار وتقييم المشاريع ✓ تقلص دور الحكومة إلى ضامن	✓ أسواق مالية متقدمة ✓ رأس مال المشاريع مع الخبرة

Source : Felipe and Rhee. (2015).

الاقتصاد السياسي للبلد عامل مهم جدا لأنه في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية تقوم الحكومة بتصميم وتنفيذ السياسات الصناعية بهدف اعلام الجمهور أن هذه السياسات تمثل جزءا هاما من خطط التنمية الشاملة. وفي ظل بيئة سياسية غير مستقرة عادة ما تصاحب المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، تسعى الحكومات إلى اكتساب الشرعية عبر ترويج سمعة أنها بطل التقدم الاقتصادي. في الوقت نفسه، من غير المرجح أن يرغب المنتجون الأجانب في الاستثمار في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تتبنى تصنيعا مدعما أو بقيادة الحكومة لأنهم لا يرغبون أن يصبحوا منافسين مباشرين لها. مع ذلك، ومع تطور الاقتصاد يسمح للمنافسين الأجانب الحصول على الاعانات وبالتالي يصبح دور الحكومة في التنوع الصناعي غير مباشر على نحو متزايد (Kohli 2004).

كلما أصبح الاقتصاد ناضجا تصبح تكنولوجيا الإنتاج أكثر تطورا و تعقيدا و تتخطى مرحلة الاعتماد على مزايا التكلفة التي تحددها الأجور أو الموارد الطبيعية مما يصعب بشكل متزايد إنتاج السلع الأكثر تعقيدا طالما أنه لا يوجد هناك معيار يقتدى به، كما أن المخاطر التي تنطوي عليها تشجيع الصناعات الجديدة في المناطق المجهولة تصبح ببساطة أكبر و فوق قدرة القطاع العام، لذا يجب على الشركات نفسها أن تستثمر و تطور تكنولوجيا جديدة إذا أرادت البقاء و الازدهار: و هنا يتحول دور الحكومة نحو تشجيع الحوار مع القطاع الخاص لتسهيل "اكتشاف المنتجات" و ظهور الأفكار المتعلقة بمجالات السوق و المنتجات الجديدة عبر دعم أنشطة البحث و التطوير R&D و الابتكار. في الاقتصاديات المتقدمة، تستطيع شركات القطاع الخاص جذب موظفين ذوي المستوى التعليمي العالي الباحثين عن حوافز أكبر وبالتالي يتحول توازن الخبرة تدريجيا من القطاع العام نحو الخاص، لذلك من الطبيعي أن تترك القرارات المتعلقة بتطوير منتجات أو قطاعات جديدة-انتقاء الفائزين-إلى القطاع الخاص بشكل متزايد في الاقتصاديات المتقدمة.

يتغير دور الحكومة في الأسواق المالية أيضا: ففي الاقتصاديات المتقدمة يتناقص دورها في تخصيص الموارد ليقصر فقط على تقاسم المخاطر. وبدلا من تقديم قروض مصرفية مباشرة، يتم تقديم مساعدات مالية

أكثر تنوعا للقطاع العام والخاص كأدوات تقاسم المخاطر مثل حصص الأسهم، الضمانات والديون الثانوية (Clydesdale 2022).

4. التصنيع الجذري على الطراز الجزائري

عندما نالت الجزائر استقلالها السياسي، اعتبرت معظم النخب السياسية والاجتماعية الجزائرية غياب التصنيع (لا سيما الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال، والتي كانت أساس القوة العسكرية والقوة السياسية والاقتصادية) السبب الرئيسي وراء تخلف الجزائر وفقرها. كان على قادة النظام الجديد أن يقرروا أي استراتيجية تنمية ونظام إداري سيتبنونه. استجابة للحاجة إلى التوجيه بما يتماشى مع الأيديولوجية السياسية والقومية، دعا العديد من الاقتصاديين الميكليين المؤثرين في ذلك الوقت إلى تبني استراتيجية التصنيع الجذري الثقيل لتحويل الهيكل الصناعي وتقليل اعتماد الجزائر على السلع من القوى الاستعمارية والاقتصادات الأجنبية الأخرى (WTO (1943: Hirschman 1958 ; Perroux 1963 ; de Bernis 1966).

كان الهدف الرئيسي لاستراتيجية التصنيع الجذري هو تطوير الصناعات المتقدمة كثيفة رأس المال مع تعبئة الموارد الإدارية المباشرة وتخصيصها، على غرار ممارسات نموذج التخطيط الستاليني في البلدان الاشتراكية. لذلك، نفذت الجزائر شكلاً واحداً من استراتيجية التصنيع الجذري المعروفة باسم نموذج "الصناعات المصنعة Industrializing industries" المستوحى من عمل الاقتصادي الفرنسي Destanne de Bernis -وهو نموذج متجذر في أقطاب النمو لـ Perroux واستراتيجيات النمو غير المتوازنة لـ Hirschman (Lin and Haouas 2023).

بالنسبة لـ de Bernis (1966، 1971)، يمثل التصنيع إنشاء هيكل صناعي متماسك - أو ما يُعرف بأنه المصفوفة الصناعية، مما يعني إنشاء روابط تكاملية بين الأنشطة الصناعية المختلفة. وفقاً لهذه النظرية، الصناعات المصنعة عبارة عن مجموعة من الصناعات التي لها روابط خلفية وأمامية، تؤدي تلقائياً إلى تحفيز المزيد من التصنيع من خلال تشجيع الاستثمارات والسماح بخلق فائض اقتصادي وتوافر رأس المال.

تشمل الصناعات المصنعة كل من: صناعات بناء الآلات التي تنتج السلع الرأسمالية المطلوبة لتجهيز القطاعات الأخرى (الحديد والصلب والمعادن والميكانيكية)؛ الفروع الرئيسية للصناعات الكيماوية (الأسمدة والمطاط والبلاستيك) لإنتاج المنتجات الأساسية والوسيطية لكل من الصناعة والزراعة؛ والصناعات المتعلقة بالطاقة (البترول والغاز) التي لها تأثير صناعي هائل من خلال روابطها الخلفية والأمامية (الوقود والمواد الأولية وتمويل عملية التصنيع).

هذه الصناعات ضخمة كثيفة رأس المال تعمل كمحرك للنمو الاقتصادي وهي بمثابة الأسس الرئيسية لأي تنمية صناعية. تنتج هذه الصناعات المواد الخام والآلات للصناعات الأخرى، بما في ذلك السيارات والآلات الزراعية والمضخات ومعدات الري والسلع الكهربائية والبلاستيك. في الوقت نفسه، تستوعب المعادن والمنتجات الزراعية من القطاع الأولي؛ وبالتالي فهي تقوي المصفوفة المشتركة بين الصناعات. في المقابل، ستساهم منتجات الصناعة الجديدة في تحديث القطاعات المتخلفة لاسيما الزراعة، من خلال توفير المدخلات كالمضخات والآلات والأسمدة وتخفيض الطلب على المخرجات سواء في شكل محاصيل صناعية أو غذاء للقوى العاملة المتنامية في الصناعة (Lawless, 1984 ; Ruedy, 2005).

بناءً على رؤية النموذج، أطلق الرئيس هواري بومدين (1965-1978) برنامج الصناعات المصنعة لتحديث البلاد، وأصبح جزءاً من استراتيجية التنمية المخطط لها من عام 1967 (عام الخطة الثلاثية الأولى) (Ruedy 2005). اعتقد بومدين أن مثل هذا النهج الإنمائي سيخلق الشروط المسبقة لبناء وتوطيد اقتصاد مستقل ومتكامل وذاتي المركز، قادر على تحقيق نمو ديناميكي مستدام ذاتياً، من خلال إطلاق سلسلة من ردود الفعل للاستثمار والتوظيف (Magland and Rangel-Mantilla 1982).

من أجل نجاح سياستها الصناعية وضمان تطوير الصناعات الثقيلة، تعين على الحكومة الجزائرية تبني إطار مؤسسي مشوه (من منظور المصلحة الوطنية، كان هذا النظام بالفعل أفضل ترتيب مؤسسي متاح لاستراتيجية التصنيع الجذري في الجزائر): أولاً، تم إنشاء آلية تخطيط شديدة المركزية لتخصيص الموارد لدعم وحماية هذه القطاعات المستهدفة، ولضمان إمكانية استخدام جميع عوامل الإنتاج في الصناعات ذات

الأولوية. في ظل هذه الظروف، يتعين عليها وضع خطة وطنية ذات أولوية للصناعات وللمشاريع في كل صناعة. من عام 1967 إلى 1989، تم تنفيذ خمس خطط. الخطة الثلاثية 1967-1969، وهي محاولة أولية تهدف إلى وضع الإطار البيروقراطي والمؤسسي اللازم لتهيئة الظروف الأساسية اللازمة لتصنيع البلاد. ثم أشارت الخطة الرباعية الأولى 1970-1973 والخطة الرباعية الثانية 1974-1977 إلى التزام الجزائر بالتصنيع الثقيل. كانت السنوات من 1977 إلى 1979 فترة انتقالية مكرسة لتقييم خطط التنمية السابقة واستنباط استراتيجيات جديدة بعد وفاة الرئيس بومدين في ديسمبر 1978. في الخطتين اللاحقتين اللتين تم إقرارهما بعد تغيير الإدارة خلال الفترتين 1980-84 و 1985-89، حدث تغيير في الرؤية الاستراتيجية تحت رئاسة الشاذلي بن جديد (1979-92)، مع التركيز بشكل أكبر على الزراعة، تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، البنية التحتية، وبشكل أقل على الصناعة بشكل عام والقطاع كثيف رأس المال بشكل خاص (Saad et al. 2004).

لدعم الخطة، يتعين على الحكومة استخدام الإجراءات الإدارية لتخصيص رأس المال الشحيح والعملات الأجنبية والمواد الخام. لتنفيذ السياسة الصناعية بنجاح، قدمت الدولة إعانات مباشرة (أو سياسة ضريبية تفضيلية) في تلك الصناعات ذات الأولوية. خلال الفترة من 1967 إلى 1989، مولت المدخرات الداخلية 24 بالمائة فقط (في المتوسط) من إجمالي الاستثمارات الجزائرية. وفي الوقت نفسه، شكلت عائدات النفط (32٪) وتحويلات العاملين بالخارج (20٪) والمساعدات الأجنبية (بما في ذلك القروض) (24٪) المصادر الأخرى لتمويل خطط التنمية (Lawless 1984؛ Magland and Rangel-Mantilla 1982).

ومع ذلك، نظرًا لقدرات تحصيل الضرائب المحدودة، والطبيعة المتقلبة لمصادر التمويل الخارجية (لا سيما عائدات النفط)، لا يمكن استمرار الدعم واسع النطاق. كاستراتيجية تتطلع إلى الداخل، تشمل بدائل الإعانات إنشاء حواجز تجارية لمنع المنتجات المماثلة من البلدان المتقدمة من دخول السوق المحلية، وفرض تعريفات باهظة، والقضاء على المنافسة عبر إنشاء احتكارات للشركات المدعومة في السوق المحلية. على

سبيل المثال، بحلول نهاية عام 1971، فرضت الدولة سيطرتها على القطاعات الرائدة في الاقتصاد من خلال موجة تأميم رأس المال الأجنبي: موارد التعدين بما في ذلك المحروقات البنوك والتأمين، الاستيراد والتصدير والقطاعات الصناعية الرئيسية. منحت سيطرة الدولة هذه على القطاعات الرئيسية للمؤسسات الصناعية العامة الوطنية حق احتكار أنشطة الاستيراد والتصدير والتوزيع الداخلي من أجل تعزيز سيطرتها على الطلب الداخلي والتسويق (Bennoune 1988؛ Ruedy 2005).

ثانيًا، كان على الحكومة الجزائرية تشويه سياسات الاقتصاد الكلي التي أدت إلى كبت أسعار الفائدة، أسعار الصرف والأجور، أسعار المواد الخام والمدخلات الوسيطة وحتى أسعار السلع الزراعية لأداء استراتيجيتها التنموية الموجهة نحو الصناعة الثقيلة (Lin 2009؛ Lin and Haouas 2023). استجابة للطلب القوي على رأس المال، كان على الحكومة أن تتحكم في أسعار الفائدة لتقليل تكلفة رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، اضطرت الحكومة الجزائرية إلى المبالغة في قيمة عملتها من أجل تحويل الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة إلى المصنوعات المحلية، وخفض تكلفة السلع الرأسمالية المستوردة المطلوبة (الآلات والمعدات). ويتطلب تمويل هذه الواردات زيادة الصادرات في مجالات الميزة النسبية الحالية كالزراعة والنفط. كذلك، ظل تنظيم الأجور صارمًا لعمال المدن، حيث أدت الأجور المنخفضة بشكل مصطنع إلى خفض القوة الشرائية لعمال المدن. ومثل العديد من البلدان النامية الأخرى، كان على الحكومة الجزائرية أن تخلق "مقصات أسعار" لصالح عمال المدن ضد الفلاحين الريفيين من خلال تحديد أسعار منخفضة للغاية للسلع الزراعية (Lin 2009).

5. خاتمة

بافتراض أن الممارسة الحالية تعتمد على المسار، فإننا نجادل بأن الخيارات السابقة ونتائجها على طول الطريق تؤثر على الحاضر وبالتالي تغير مسار التاريخ. كما ذكرنا سابقًا، فإن استراتيجية الصناعات المصنعة التي تبنتها الجزائر منذ أيامها الأولى للاستقلال تتبع نمطًا جذريًا للتحويل الهيكلي. تتميز هذه الاستراتيجية

بثلاث عناصر أساسية: برنامج استثمار ضخم موجه لدفع قطاع الصناعة الثقيلة كثيفة رأس المال؛ (2) تدخل الدولة الفعال عبر آلية التخطيط لتوجيه الموارد وتوفير الظروف المناسبة لدعم تلك القطاعات الصناعية؛ و (3) تبني سياسة إحلال الواردات لحماية هذه القطاعات من المنافسة المحلية والدولية عبر ضمان احتكار للسوق المحلية. لكن هذا النمط التصنيعي يتحدى الميزة النسبية ومستوى التنمية للبلد نظرًا لأن الجزائر كانت بلدًا شديد الندرة في رأس المال، أدت هذه الاستراتيجية إلى خلق هيكل صناعي مشوه صعب على الاقتصاد ترقية وتنويع هيكله الصناعي. ومن الواضح أن حماية الدولة والإعانات المالية من خلال استراتيجية التصنيع الجذري أدت إلى تدخلات وتشوهات مختلفة في السوق، نتج عنه سوء تخصيص الموارد، البحث عن الربح، الفساد، قيود الميزانية الناعمة والاستيلاء السياسي بمرور الوقت، لا تزال التشوهات في أسواق العوامل، الهيكل المالي، ورسوم الموارد، والاحتكار في قطاع الخدمات، والتي هي موروثات استراتيجية التصنيع الجذري، تؤدي على نطاق واسع إلى قمع الحوافز، سوء تخصيص الموارد وعدم الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي يمثل عقبة كبيرة أمام النمو المستدام في الجزائر.

يوفر التشخيص الصحيح لطبيعة التصنيع في الجزائر المتبع من قبل الجزائر منذ الاستقلال دروسًا مفيدة للحكومة الحالية لمعرفة الأسباب الحقيقية لفشلها في تحقيق التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي الذي استعصى عليها منذ عقود. أهم تحدي يواجهه صناع القرار الحاليين هو تصميم سياسة صناعية مناسبة تحدد وتسهل تطوير صناعات جديدة تتفق مع المزايا النسبية الكامنة، وفي النهاية تعزز التنويع والازدهار في الجزائر القرن الحادي والعشرين.

6. قائمة المراجع

- Akkemik, K. (2009). Industrial development in East Asia: a comparative look at Japan, Korea, Taiwan, and Singapore. World Scientific Publishing, Singapore.
- Bennoune M. (1988) *The Making of Contemporary Algeria, 1830-1987. Colonial Upheavals and Post-Independence Development*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Bernis (de) G. (1971) 'Les Industries Industrialisantes et les Options Algériennes', *Tiers Monde*, 47, pp.530-570.
- Clydesdale, G. (2022). *Industrial development: how states build capabilities and deliver economic prosperity*. Routledge, London
- Felipe, J. and Rhee, C. (2015). Issues in modern industrial policy (I): sector selection, who, how, and sector promotion. In Felipe, J.(ed). *Development and Modern Industrial Policy in Practice* ,Edward Elgar, Cheltenham, pp.24-50.
- Jomo S. (2019) 'What Should Africa Learn from East Asian Development?', in Kanbur R., Noman A., Stiglitz J. (eds) *Quality of Growth in Africa*. New York : Columbia University Press, pp. 146-176.
- Hirschman A. (1958) *The Strategy of Economic Deve1opment*. New Haven, Conn.: Yale University Press.
- Kohli, A. (2004). *State-directed Development: Political Power and Industrialization in the Global Periphery*. Cambridge, Cambridge University Press.
- Lawless R. (1984) 'Algeria: The Contradictions of Rapid Industrialization', in Lawless R., Findlay A. (eds) *North Africa: Contemporary Politics and Economic Development*. New York: Croom Helms, pp. 153-90.
- Lin J. Y. (2009) *Economic Development and Transition: Thought, Strategy, and Viability*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lin J. Y. (2012) *The Quest for Prosperity: How Developing Economies Can Take Off*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Lin J. Y., and Haouas, A. (2023). *The Failure of Algeria's Industrialization Strategy, 1967-1989: A New Structural Economics Perspective*, forthcoming.
- Magland F, Rangel-Mantilla B. (1982) 'Quo vadis, Algeria ? Evaluation of a development model', *Rivista di Studi Politici Internazionali* ,49(02), pp.179-206.
- Perroux F. (1963) *Problèmes de l'Algérie Indépendante*. Paris : Presses Universitaires de France.
- Rosenstein-Rodan P. M. (1943) 'Problems of industrialization of Eastern and South-Eastern Europe', *Economic Journal*, 53(210), pp.202–211.
- Ruedy J. (2005) *Modern Algeria: the origins and development of a nation* .2nd ed, Bloomington, IN: Indiana University Press.

Saad M., Meliani H., Benosman M. (2004) 'The Tortuous and Uncompleted Privatisation Process in Algeria', in Majumdar M, Saad M. (eds) *Transition and Development in Algeria: Economic, Social, and Cultural Challenges*. UK: Intellect TM, pp. 17-28.

حواس أمين. (2021). *نظريات التنمية المعاصرة*. دار الحامد للنشر، الأردن.

حواس، أمين. (2019). *السياسة الصناعية من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد: مراجعة*. مجلة دفاتر بواذك، المجلد 7 (11)، ص ص 5-27.

حواس أمين. (2018). *عودة السياسة الصناعية: ما هو الجديد*. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5 (العدد 2)، ص ص 549-577.

Radical Approach as Pattern of Industrialization: The Algerian Experience

Amine Haouas^{1*}, Abed Haddidi²

¹LDEEA Laboratory Ibn Khaldoun University of Tiaret, Algeria.

amine.haouas@univ-tiaret.dz 

²LDEEA Laboratory Ibn Khaldoun University of Tiaret, Algeria.

abed.hadidi@univ-tiaret.dz 

Received : 03-01-2023

Accepted : 28-05-2023

Abstract

This article aims to analyze the features of Algeria's industrialization process in the 1960s–1980s, commonly known as the industrializing industries era. From a historical and economic perspective, we highlight the pattern of radical structural transformation proposed by the pioneers of development in that period in order to modernize and develop the country. The study found that Algeria, by following the rapid heavy industrialization strategy, aimed to shift radically the structure of the economy without taking into account the structure of Algeria's endowments and level of development during that period. This strategy is consistent with the radical pattern of industrialization. Analyzing the characteristics of the radical industrialization of Algeria is a first step in identifying the causes of failure. This failure is often perceived as one of the main origins of the political, social, and economic crises faced by the country for more than a decade.

Keywords:

Radical industrialization ;
Structural Transformation ;
Algeria.

JEL Classification Codes : O14 ; O2 ;
O55 ; L52.

* Corresponding author